

دراسات و أبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي ودورها في تطوير التعليم العام في اليمن



د. محمد صالح البطري

أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية || جامعة صعدة || الجمهورية اليمنية

E: moalbatry@gmail.com || phone: 00967773316583

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دراسات مركز البحوث والتطوير التربوي وأبحاثه ودرجة شموليتها على مستوى المجالات البحثية، والمراحل التعليمية والفترة الزمنية، وعلاقات تلك الدراسات ببرامج تطوير منظومة التعليم العام في اليمن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ بأسلوب تحليل المحتوى، وتمثل مجتمع وعينة في جميع الدراسات الفرقية خلال الفترة (1982-2022م)، وبلغت (67) دراسة، والمقابلة الشخصية كأداة موجة لقيادة المركز وعددهم (6) أفراد هم: مدير المركز وبعض رؤساء الدوائر المتخصصة والمالية، وكشفت الدراسة على مستوى المجالات البحثية عن تصدر مجال المعلم والمتعلم المرتبة الأولى وبنسبة (28.35%)، ثم مجال أصول التربية في المرتبة الثانية بنسبة (25.37%)، ومن ثم نظم التربية وإدارتها في المرتبة الثالثة بنسبة (22.38%) تلتها في المرتبة الرابعة مجال المناهج وطرائق التدريس والتقييم بنسبة (18.75%) لتحل في المرتبة الخامسة والأخيرة اقتصاديات التربية بنسبة (10.93%)، وعلى مستوى القضايا والمشكلات البحثية جاءت الفجوة كبيرة وبنسبة تراوحت ما بين (17.91%، 2.98%)، تصدرتها الدراسات المعنية بالمعلم، وعلى مستوى المرحلة التعليمية استحوذت المرحلة الأساسية على (52%)، ثم مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي المشتركة ومرحلة التعليم الثانوي بنسبة (13.47%) لكل منهما ودراسات الأجهزة المساعدة في المرتبة الثالثة بنسبة (10%)، ودراسات أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة (7%) لتحل دراسات التعليم ما قبل المدرسي والأهلي في المرتبة السادسة والأخيرة وبنسبة (1.49%) لكل منهما، وعلى مستوى الفترة الزمنية تصدرت الفترة 2000-2010م على (72.12%) من إجمالي الدراسات، وندرتهما في فترة ما بعد 2014 حتى الآن، كما أوضحت النتائج أن العلاقة بين أبحاث المركز وبرامج تطوير التعليم العام جاءت متدرجة ما بين المتوسطة والضعيفة، واعتمادا على النتائج أوصى الباحث بتوطيد العلاقة بين دراسات المركز وأبحاثه والمشكلات التربوية ذات الأولوية، إضافة إلى مقترحات بدراسات مكملية في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: دور، تطوير- تحليل دراسات- مركز البحوث والتطوير التربوي- التعليم العام.

The Role of the Studies and Researches of Research and Development Center in Developing the Public Education in Yemen

Dr. Mohammed Saleh Al- Batri

Assistant Professor of Education || Faculty of Education|| Sada University||Yemen Republic

E: moalbatry@gmail.com || phone: 00967773316583

Abstract: The study aimed to identify the reality of the studies and research of the Educational Research and Development Center and the degree of comprehensiveness at the level of research, educational stages and time periods. It also examines the relationship of these studies with programs relating to the development of the public education system in Yemen. The study applies the descriptive analytical approach; through analyzing the content. This represents a specimen in all classified

during the period 1982- 2022 AD thus amounting to 67 studies in addition to personal interview as a tool for the leadership of the center, which comprises 6 individuals, namely: the director of the center and some heads of specialized and financial departments. The study has revealed the level of Research where teachers and learners ranked first with a percentage of 28.35%, followed by pedagogy in the second place with a percentage of 25.37%. Then came Education Systems and their management in the third place with a percentage of 22.38%, followed by curricula, teaching methodology in the fourth rank with a percentage of 18.75%. In the fifth and last rank came Educational Economics with a percentage of 10.93%. Regarding Research Cases and Problems the gap was quite large at a percentage of 17.91% and 2.98%, topped by studies related to teachers. As for the educational stage, the basic stage acquired 52%, then the combined basic and secondary education stages and the secondary education stage at a percentage of 13.47% for each, to be followed by Helping Aids studies ranking third with a percentage of 10%. Other Studies ranked fourth with a percentage of 7%. Pre- school and private education ranked sixth being the last in the list at a percentage of 1.49% for each. With regards to time period the 2000-2010 period with 72.12% of the total studies, and their scarcity in the period after 2014 until now. The results also showed that the relationship between the center's researches and public education development programs varied between medium and weak, and depending on the results, the researcher has recommended consolidating relations between the center's studies and research and the prioritize educational problems, in addition to proposals for complementary studies on the subject.

Keywords: role, development- studies analysis- Educational Research and Development Center- public education.

المقدمة.

يلعب البحث العلمي دوراً بارزاً في تطور المجتمعات الإنسانية وتقدمها، ويشكل ركناً أساسياً من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها المختلفة، وهو السبيل الأهم لتحقيق التنمية الشاملة فيها؛ لما يقدمه من أفكار وحلول للمشكلات المختلفة، وعملية الترويج للبحث العلمي وتوظيف نتائجه في التنمية من بين المعايير المعتمدة في قياس مدى تحقيق المؤسسات البحثية لأهدافها، ومؤشراً لنجاحها في تفاعلها مع قطاعات المجتمع المستهدفة، ويأتي البحث التربوي في مقدمة البحوث العلمية التي تعني بالتنمية البشرية، وهو يرتبط بالعملية التربوية والتعليمية، وتكمن قيمته في مدى قدرته على دفع عجلة التقدم نحو مزيد من البحث والاستكشاف، بهدف الوصول إلى رؤية جديدة لحل كثير من المشكلات المعاصرة في مجال التربية والتعليم (العصيمي، 2010: 227، 229)، ويساعد على توضيح الصورة الكلية لوضع التعليم مما يمكن صناع السياسة من اتخاذ القرارات الملائمة لتطويره (Pramodini, D& And Sophia, K, 2012,4).

كما يعد البحث التربوي من أهم العوامل التي تساهم في زيادة كفاءة، وفعالية الأنظمة التعليمية والتربوية، وتطوير مخرجاتها على المستويين الكمي والنوعي، لذلك ازداد الاهتمام بالبحث التربوي مؤخراً في كثير من البلدان المتقدمة والنامية- على حد سواء- وإن كان بدرجة أكبر في البلدان المتقدمة، بعد أن تأكدت العلاقة بين إجراء البحوث والاعتماد على نتائجها من جهة وبين التقدم العلمي من جهة أخرى (العزازي، 2008، 57)، ومن مظاهر هذا الاهتمام الزيادة في الإنفاق على البحث والتطوير، وجعل بعض البلدان تحتل الصدارة في الابتكار العالمي. (الأمم المتحدة، 2014).

ولذلك تسعى كثير من البلدان إلى تطوير منظومة التعليم عن طريق البحوث والدراسات التي تجريها الجامعات ومراكز البحوث، مشتملة على مختلف ميادين ومجالات البحث التربوي وعلى الأخص، ما يتعلق منها بمجال أصول التربية، ومجال اقتصاديات التربية، ومجال نظم التربية وإدارتها، والتربية المقارنة، إلى جانب مناهج وأساليب التربية

وطرائق التدريس ووسائله، ومجال التقنيات التربوية، ومجال علم النفس، وغيرها، وما يرتبط بهذه المجالات من قضايا وموضوعات أخرى متعددة (الشامي، 2004: 2-6).

لذلك تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات عالمياً في العقود الأخيرة، من القرن الماضي، وأصبحت تمثل إحدى الدلائل المهمة على تطور الدولة وتقدمها واستشرافها آفاق المستقبل، ومؤشر للمنتجات الحضارية والنهضوية والثقافية وأحد مؤشرات التنمية ورسم السياسات، وذلك للمهام والأدوار التي تضطلع بها في دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها، وقد زادت مكانتها لتصبح أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية في الدول المتقدمة، وتوسع نشاطها عربياً مع بداية تسعينيات القرن العشرين، وصاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية مع التسليم بمحدوديتها وقلة فاعليتها مقارنة بمراكز الأبحاث الغربية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013: 1-2).

دراسات سابقة:

- سجلت العديد من الدراسات المعنية بالمراكز البحثية في مختلف بلدان العالم، وأهمها على المستوى المحلي:
- أجرى الضالعي (2018)، دراسة هدفت إلى بناء تصور مقترح لتنظيم، وإدارة مركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن، يتواءم مع المتغيرات المعاصرة، والتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن لمقارنة آليات تنظيم مؤسسات البحث التربوي في بعض الخبرات العالمية باليمن معتمدة على الوثائق والدراسات ذات الصلة، وخلصت الدراسة إلى تصور مقترح لتطوير مركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن، يفيد كلاً من قيادة المركز، وصانع القرار التربوي، وكل الجهات المستفيدة من المخرجات البحثية التي يقوم بها المركز.
- كما قام البطري (2017)، بدراسة هدفت إلى التعرف على دور مركز البحوث والتطوير التربوي في تطوير التعليم الثانوي العام في الجمهورية اليمنية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على الأدب النظري والدراسات ذات الصلة، مع توظيف أسلوب تحليل المحتوى الكيفي، وأسلوب دراسات العلاقات، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ضالة الدراسات المعنية بالتعليم الثانوي العام ومحدودية العلاقة بين نتائج وتوصيات تلك الدراسات وبين صناعة القرار ورسم السياسة التعليمية.
- وأجرت الحاج (2017)، دراسة هدفت إلى تشخيص واقع المراكز البحثية في جامعة صنعاء وما تواجهه من مشكلات تحد من تلبيةها لمتطلبات تنمية المجتمع اليمني، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى تصور مقترح لتطوير المراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء بما يضمن استجابتها لمتطلبات التنمية في المجتمع اليمني، وما يستلزم من ضمانات لتحقيق التصور.
- وعلى المستوى العربي قام العتيبي (2020)، بدراسة هدفت إلى التعرف على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، ومعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس والخبرة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي والمسحي، والاستبيان كأداة، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بجامعة شقراء، والبالغ عددهم (396)، أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (225) عضواً، وتوصلت الدراسة إلى أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الآليات المقترحة لتفعيل البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي 2.78، وأن أبرز الآليات المقترحة تمثلت في حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم ولاستفادة منها، وكشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، وعدم وجود فروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

- كما قام قطييط (2016)، بدراسة هدفت إلى استكشاف أسس ومقومات أداء مراكز البحث التربوي المصرية في ضوء مدخل إدارة المعرفة، والوقوف على معوقات تطوير أداء تطويرها، معتمدة في معالجة البحث على المنهج الوصفي، مع الاستعانة بإجراء استطلاع رأي الباحثين، وتوظيف الاستبانة وتوزيعها على عينة من أعضاء هيئة البحوث العاملين في مراكز البحث التربوي في مصر مكونة من (100) عضو، تم تحديدها بطريقة عشوائية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من أوجه القصور التي تحول دون تطبيق مدخل إدارة المعرفة في تطوير أداء المراكز البحثية، وانتهت الدراسة بوضع العديد من آليات التطوير المرتكزة على إدارة المعرفة المرتكزة على الموارد البشرية، والمستندة إلى توظيف واستثمار تكنولوجيا المعلومات.
- فيما هدفت دراسة الجميلي (2016)، إلى التعرف على دور وإسهامات كل من: المعلومات الأولية للباحثين، مجلس المركز، البحوث، المحاضرات الندوات، المؤتمرات، علاقات المجتمعات المحلية، في حل مشكلات المجتمع، مستخدمة في ذلك المنهج المسحي، وتوظيف الاستبانة كأداة، حيث تم اعتماد طريق الحصر الشامل، وتم وتوزيع الاستبانة على (47) باحثاً من حملة الدراسات العليا في أربعة مراكز للعلوم الإنسانية في ثلاث محافظات عراقية، هم جميع أفراد مجتمع وعينة البحث، وقد كشفت الدراسة عن قلة عدد الباحثين بالمراكز محل الدراسة، وافتقار تلك المراكز إلى تحديد نوعية وموضوعات البحوث وخضوعها لمزاجية الباحثين، وميل أغلب المراكز للدراسات النظرية، وضآلة تركيز على الفرق البحثية وتركيزها على البحوث الفردية والمشاركة، وعزوف مؤسسات المجتمع المحلي في عرض مشاكلها وقضاياها على المراكز البحثية، مع قلة المحاضرات السنوية للباحثين في المراكز، وعدم مناسبتها لمشاكل المجتمع، ولا زالت الفجوة كبيرة بين نشاطات المراكز البحثية ومؤسسات المجتمعات المحلية.
- أما جمال الفليت (2015)، فهدفت دراسته إلى التعرف على دور البحوث التربوية في العملية التعليمية وتقديم مقترحات لتفعيله، واستخدمت في ذلك المنهج الوصفي، مع توظيف الاستبانة كأداة، تكونت من خمسة مباحث تضم (50) فقرة، تم توزيعها على عينة عشوائية من (88) مشرفاً جامعياً، ومسؤولاً من وزارة التربية والتعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى أن دور البحوث التربوية جاء متوسطاً بنسبة (62.46%)، وأن المبحث المرتبط بالإدارة المدرسية جاء أولاً بنسبة (64.35%) يليه محور المناهج بنسبة (63.86%)، ثم محور المعلم بنسبة (62.71%) يليه محور الإدارة التعليمية بنسبة (62.92%)، وأخيراً المبحث المتعلق بالمتعلم بنسبة (58.75%)، كما كشف نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة في تقديرات المشرفين على البحوث والقائمين على العملية التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي.
- وعلى ذات السياق قام الخزندار والأسعد، (2012)، بدراسة هدفت إلى معرفة دور مركز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات، وتناولت الباحثان هذا الدور من منظور العلوم الاجتماعية بشكل عام، ومنظور جماعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات الخارجية بشكل خاص، مع توظيف أسلوب مسح العديد من الأدبيات الغربية، والمنهج المقارن لمقارنة أدوار المركز البحثية في السياسات العامة أو صناعة القرار بين مراكز البحث الغربية والعربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفجوة لاتزال كبيرة بين دور مراكز الأبحاث الغربية ومراكز الأبحاث العربية لاسيما فيما يتعلق بصناعة السياسات العامة وصنع القرار، وفي ختام الدراسة قدم الباحثان تحليلاً لأهم المعوقات والتحديات التي تواجه فعاليات ودور المراكز البحثية في العالم العربي سواء في البحث العلمي بشكل عام أو في مجال صنع السياسات العامة وعملية صنع القرار بشكل خاص.

- فيما هدفت دراسة حسن (2008)، إلى معرفة الأساليب التي تتبعها المراكز البحثية بجامعة الموصل لتطوير كفاءة باحثيها، وتقويم ذلك الدور، مستخدمة في ذلك منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي الشامل لمجتمع الدراسة، مع توظيف الاستبانة كأداة، تم توزيعها على (96) باحثاً في خمسة مراكز تابعة لجامعة الموصل هم جميع أفراد العينة، تم تحديدها بطريقة عمدية، كما استخدمت المقابلة كأداة أخرى مع مدراء المراكز البحثية للحصول منهم على معلومات عن الأساليب المتبعة في تطوير كفاءة باحثيها، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن تطوير كفاءة الباحثين بتلك المركز تعتمد أساساً على جهود باحثيها وأن دور المراكز هو دور مساند من خلال تقديم الخدمات المختلفة وتذليل الصعاب التي تعترض سير البحث أو الدراسة.

- وعلي مستوى الدراسات الاجنبية دراسة (AbdulQadir,2010) التي هدفت إلى إلقاء الضوء على الرؤى المتعددة لمفهوم البحث التربوي، وتعرف دور البحث التربوي في تطوير التعليم وسياساته، تحديد نماذج تفعيل البحث التربوي في السياسة التعليمية، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى وجود عدة نماذج توضح كيف يمكن تفعيل البحث التربوي في السياسة التعليمية، وهي: النموذج الخطي التقليدي، والنموذج التكنيكي، والنموذج الموجه لحل المشكلات، والنموذج السياسي، والنموذج التنويري، والنموذج المجتمعي، والنموذج التفاعلي، كما أن علاقة البحوث بصنع السياسة ليست أحادية الجانب، وإنما هي علاقة مركبة تحددتها، وتتحكم فيها عوامل عديدة منها: المناخ السياسي السائد المجتمع، ومدى اعتراف السياسيين بضرورة الاعتماد على البحوث لاتخاذ قراراتهم، بجانب نظرة المجتمع لأهمية البحث التربوي.

ومن العرض السابق للدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية، نجد أن جميعها استخدم المنهج الوصفي عدا دراسي الخزندار؛ والأسعد، اللتين استخدمتا المنهج المسحي والمقارن، وأن ثلاث جاءت فلسفية تأصيلية كدراسة الضالعي، والبطري، والحاج، والخراندار، والأسعد، وخمس دراسات جاءت ميدانية (العتبي، وقطيبي، والجميلي، والفليب، وحسن)، وجميع الميدانية استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وقد أفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات من زوايا مختلفة منها ما يتعلق بالمنهجية وتنوعها وأساليبها وأدواتها المختلفة، إلا أنها- في المقابل- تختلف عنها جميعاً مكاناً وزماناً باستثناء دراسي البطري والضالعي؛ إذ تتشابه معهما في أحدهما المكاني وتختلف معهما في الموضوع.

أهمية مراكز الأبحاث ودورها في مختلف المجالات:

اهتمت حكومات اليمن المتعاقبة بالبحث؛ حيث تم إنشاء أول مركز بحثي متخصص بالشأن التربوي، في منتصف عقد السبعينيات في عدن، ومع مطلع الثمانينيات في صنعاء، وفي مرحلة لاحقة للوحدة تم إصدار التشريعات بشأن إعادة تنظيمه، تحت مسمى "مركز البحوث والتطوير التربوي"، بهدف إجراء البحوث والقيام بالتجديدات التربوية، وإعداد وتطوير المناهج وتقويمها، ودراسة التجارب والخبرات العربية والدولية في الميادين التربوية، والعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الحكومي والتعليم الأهلي والخاص (القرار، 1999: المادة (4)، وتنمية وتطوير باحثيه، ورفع مستوى الأداء في تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج التعليمية المختلفة (مركز البحوث والتطوير التربوي: 2007: 2). واستكمالاً لما سبق؛ فهذه الدراسة ستلقي الضوء على دراسات وأبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي الفرقية ودورها في تطوير التعليم العام بمختلف مستوياته، ومن واقع إسهاماته البحثية وأنشطته المتنوعة ذات الصلة بتطوير العملية التربوية والتعليمية، معتمدة في ذلك على الوثائق الرسمية والأدب النظري ذي الصلة.

مشكلة الدراسة:

لما كان التعليم العام هو الأساس الذي تبنى عليه ثروة هذه الأمة، وهو العتاد والعدة لمستقبل الوطن، جاءت هذه الدراسة لتحليل دراسات وأبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي ودورها في تطوير برامج منظومة التعليم العام في اليمن، ومدى ملاءمة وتوظيف نتائج ومقترحات هذه الأبحاث في تطوير وتحسين التعليم ومعالجة مشكلاته بحكم العلاقة التشريعية والقانونية التي تربط المركز بوزارة التربية والتعليم وصناع القرار فيها، لبيان قوة هذه العلاقة على المستويين النظري والتطبيقي. مع التسليم أن المركز يواجه العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجهه، لاسيما ما يتعلق منها بإجراء الدراسات والبحوث، كضعف الدور التخطيطي والتنظيمي في إدارة البحث التربوي، وقلة توافر الدعم المالي للقيام بمهام إجراء البحوث والدراسات التربوية (الضالعي، 2018، 140) ناهيك عن توقفها ما بعد 2015 بفعل اندلاع النزاع المسلح والحرب الدائرة حتى الآن بحسب وجهة نظر بعض القائمين على المركز. بما في ذلك ضالة الاستفادة المثلى من نتائج الدراسات الفرقية، وقلة عددها مقارنة بعدد باحثوا المركز.

أسئلة الدراسة:

وبناء على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- 1- ما واقع مركز البحوث والتطوير التربوي من حيث نشأته، وأهدافه، ومهامه؟
- 2- ما مدى شمولية وإسهامات دراسات وأبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي على مستوى: المجال، المراحل التعليمية، والفترة الزمنية؟
- 3- ما طبيعة العلاقة بين دراسات مركز البحوث والتطوير التربوي وبرامج تطوير منظومة التعليم العام؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

- 1- التعرف على واقع مركز البحوث والتطوير التربوي من حيث نشأته، وأهدافه، ومهامه وإسهاماته.
- 2- إسهامات أبحاث ودراسات مركز البحوث والتطوير التربوي على مستوى: المجال، المراحل التعليمية، والفترة الزمنية.
- 3- تحديد طبيعة العلاقة بين دراسات وأبحاث المركز وبرامج وزارة التربية المعنية بتطوير التعليم العام في اليمن.

أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية:
 - تنبع أهمية الدراسة من أهمية دور ومهام مركز البحوث والتطوير التربوي التي تعد رافداً ثرياً من روافد تطوير التعليم العام في اليمن.
 - يمكن أن تشكل هذه الدراسة إضافة معرفية، قد تفيد الباحثين والمهتمين، نظراً لندرة الدراسات المعنية بهذا الموضوع على حد علم الباحث.
 - بيان الدور والإسهامات الذي يقوم به مركز البحوث والتطوير التربوي في تطوير التعليم العامة لاسيما ما يتعلق منها بالأبحاث والدراسات العلمية الفرقية.
- الأهمية العملية:

- قد يستفيد من هذه الدراسة صانعو القرار ورأسوا السياسات والمسؤولون في وزارة التربية والتعليم بحكم العلاقة التشريعية بين الوزارة والمركز؛ بالاستفادة من النتائج والتوصيات التي ستخرج بها الدراسة الحالية.
- صياغة بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور دراسات وأبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي في تطوير التعليم العام في اليمن ومعالجة مشكلاته.
- يمكن أن تفيد الدراسة في لفت نظر المعنيين بإدارة مركز البحوث والتطوير التربوي للوقوف على القضايا ذات الأولوية في الدراسة بما يسهم في الاستفادة منها لدى صناع القرار في وزارة التربية والتعليم وتطوير التعليم العام
- قد تفيد في توجيه الباحثين والمشرفين على البحوث نحو المشكلات التربوية والتعليمية ذات الأولوية إسهاماً في حلها.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تحليل دراسات وأبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي الفرعية ودورها في تطوير وإصلاح منظومة التعليم العام في اليمن.
- الحدود المكانية: مركز البحوث والتطوير التربوي التابع لوزارة التربية والتعليم ومقره صنعاء
- الحدود الزمانية: الفترة منذ نشأة المركز عام 1975 حتى 2020. كونها تمثل الفترة النشطة للمركز وباحثيه.

مصطلحات الدراسة:

- الدور في اللغة: دار الشيء يدور دوراً ودوراناً: طاف حول الشيء (المعجم الوجيز، 1998، 237).
- دور: هو "جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع، أن تصدر من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعاً اجتماعية محددة في البناء الاجتماعي" (الصياد، 2019، 435).
- ويمكن تعريف الدور إجرائياً: "بالإجراءات والعمليات البحثية التي يكلف بها مركز البحوث والتطوير التربوي ويمكن أن تسهم في الإصلاح التعليمي في اليمن.
- التطوير لغة: "طور يطور، تطويراً، فهو مطور، والمفعول تطور، طوره: عدله وحسنه، حوله من طور إلى طور" (المعجم الوجيز، 1998، 396).
- التطوير اصطلاحاً: ويقصد به "مجموعة من التغييرات الإيجابية التي تحدث في العملية التعليمية بغرض زيادة فعاليتها وتحقيق أهدافها" (الفليت، 2015، 325).
- ويقصد به هنا: إجراء تغييرات، أو تعديلات مناسبة لبعض منظومة وعناصر التعليم العام، بهدف تحسينها ورفع مستواها في ضوء دراسات وأبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي المختلفة.
- التعليم العام: ويقصد به "مراحل التعليم النظامي بحسب قانون التعليم رقم (45) لسنة 1992م في اليمن، ويتضمن مرحلة ما قبل الأساسي وهي الحضانة ورياض الأطفال، ومرحلة التعليم الأساسي ومدته تسع سنوات وهو الزامي، ويقبل فيه التلاميذ في سن السادسة، ومرحلة التعليم الثانوي العام، وتستغرق بقسمها العلمي والأدبي ثلاث" (قانون التربية والتعليم، 1992: المواد (17، 18، 19): (6-7).
- مركز البحوث والتطوير التربوي: هو مؤسسة وطنية علمية تعنى بشؤون البحث والتطوير والتجديد التربوي، وهو ذو شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، يتبع وزير التربية والتعليم مباشرة. (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، القرار الجمهوري رقم (40)، 1982، المواد (1-4).

- تحليل دراسات: وهي مجموعة الدراسات والأبحاث الفرقية الذي أنجزها مركز البحوث والتطوير التربوي منذ نشأته عام 1975 وحتى 2022.

3- منهجية الدراسة.

في ضوء طبيعة الدراسة، وأهدافها، رأى الباحث ملاءمة "المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي"، لتطبيق هذه الدراسة مع الاستعانة بأسلوب "تحليل المحتوى" لتحليل جميع الدراسات الفرقية التي أنجزها المركز منذ نشأته وحتى الوقت الحاضر لمعرفة مدى شموليتها لمختلف قضايا ومنظومة التعليم العام في اليمن متخذاً من الصفحة الأولى للدراسة (عنوان الدراسة) وحدة للتحليل، مع استخدام المقابلة كأداة لجمع المعلومات لاسيما ما يتعلق منها بعلاقة الدراسات والبحوث الفرقية ببرامج إصلاح وتطوير منظومة التعليم العام في اليمن موجّهة لعينة مختارة قوامها ستة أفراد من قيادة المركز والدوائر المتخصصة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تم تحديد مجتمع وعينه الدراسة في جميع الدراسات والأبحاث الفرقية التي نفذها مركز البحوث والتطوير التربوي منذ نشأته مطلع السبعينيات وحتى العام 2022 وبلغ عددها (67) دراسة، وتم تحليل جميع الدراسات، باعتبارها مجتمع الدراسة وعينته.

خطة الدراسة وإجراءاتها:

فرضت طبيعة الدراسة استعراضها في مقدمة وثلاثة مباحث- تحت كل منها مطالب- وخاتمة، وكالاتي:

- المقدمة: وتضمنت ما سبق.
- المبحث الأول: نشأة وتطور وأدوار مراكز الأبحاث والدراسات عالمياً ومحلياً ليسلط الضوء واقع مركز البحوث والتطوير التربوي من حيث نشأته وأهدافه ومهامه وأدواره.
- المبحث الثاني: تحليل أبحاث ودراسات المركز على مستوى المجالات البحثية في التربية، وعلى مستوى المراحل التعليمية، وعلى مستوى الفترة الزمنية.
- المبحث الثالث: علاقة دراسات وأبحاث المركز وتأثيرها على برامج إصلاح وتطوير التعليم العام في اليمن، لفترة ما قبل الوحدة، والفترة الممتدة ما بين 1990- 1999، والفترة الثالثة ما بين 2000- 2022.
- الخاتمة: خلاصة بأهم نتائج الدراسة، توصيات الدراسة ومقترحاتها.

المبحث الأول- نبذة عن نشأة وتطور وأدوار مراكز الأبحاث عالمياً ومحلياً.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن وتطور وأدوار مراكز الأبحاث

تباينت رواية المؤرخين حول نشأة مراكز الأبحاث، فمنهم من يقول بأنها نشأت في صورتها الأولى في القرن الثامن عشر في الجامعات الأوروبية، ويرى آخرون أن بداية نشأتها بعد الحرب العالمية الأولى... إلا أن وضعها على المستوى العربي لازال هشاً، مقارنة بما هو موجود في الغرب، فضلاً عن قلة عددها، وقلة تفاعلها مع البيئة المحيطة بسبب كثرة المعوقات والتحديات التي تواجهها، سواءً ما يتعلق منها بالبيئة الخارجية المحيطة بها، أو القيود المفروضة على حرية عملها، والعشوائية، وضعف اليات التعاون، إلى جانب خضوعها لمتطلبات الممول ولأيديولوجيا معينة أو سياسة ما.

(محمود، 2013: 6، 11-24، 25، 27)، كما ترتبط المعوقات على المستوى الدولي بالتمويل، وللاستقلالية والنزاهة والتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية وقدرة الأعضاء والجودة والاستدامة وصعوبة قياس التأثير (Boateng, 2018). (9).

وعلى المستوى الوطني تشير بعض الدراسات إلى أن النشأة الأولى للمراكز البحثية كانت مع بداية العقد السابع من القرن العشرين، وتحديداً عام 1972 حين تم تأسيس مركز الدراسات والبحوث اليمني (الإيراني، 2017، 186)، وفي مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية زاد عددها ليصل عام 2016 إلى ما يزيد عن (48) مركزاً متخصصاً تقريباً قرابة 94% منها تتبع الجامعات الحكومية، لاسيما جامعة صنعاء التي تستأثر بقرابة (22) مركزاً متخصصاً، إلا أن أغلب تلك المراكز لا زلت عديمة الجدوى وغير فاعلة، ولا تؤدي وظيفتها البحثية والتدريبية والاجتماعية كما ينبغي، بما في ذلك ندرة المؤتمرات والندوات والورش العلمية إن لم تكن منعدمة لدى أغلبها، (الحاوري، 2017: 90)، وغياب المخصصات المالية والخطط البحثية، وعدم توفر الموارد المادية الضرورية، وضعف البنى التنظيمية والتشريعية (الحاج، 2017: 150-151).

وعادة ما تضطلع مراكز الأبحاث بمهام خدمة المصالح العامة والفرد وصانع القرار على المستوى العالمي والدول المتقدمة، حيث تتنوع أدوارها ما بين إجراء الأبحاث والدراسات ودعم صناع القرار، وتقوم بتقديم الاستشارات والإرشادات والتفسيرات والتوجيهات، وإشاعة روح البحث العلمي، وتجسير الهوة بين المعرفة والتطبيق، وتطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته، وتلعب دوراً في تطوير نظم التعليم والسياسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، ومتابعة أحدث الدراسات، وترجمة المنشورات الصادرة من الدول الأخرى (محمود، 2013: 18-22).

وعلى المستوى العربي، تنحصر أدوارها ومهامها في نشر الكتب والدوريات، وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات، وإعداد الدراسات، بما يخدم الجهة المانحة وصناع القرار، وهي بذلك تتقاطع مع بعض الأدوار المتعارف عليها في دول غربية، (محمود، 2013: 28-30). وعلى المستوى الوطني، لا تختلف الأدوار والمهام عن تلك المنتشرة في الوطن العربي وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة، إلا أن تواضع تفعيل مهامها وأنشطتها البحثية، والتدريبية، والتعليمية، وندرة إصداراتها، وغياب إقامة المؤتمرات والندوات والورش العلمية جعلها أقرب ما تكون إلى مراكز خدمية منها إلى مراكز بحثية وفكرية، لاسيما تلك المراكز التابعة للجامعات الحكومية (الحاج، 2017: 148-149).

المطلب الثاني- واقع مركز البحوث والتطوير التربوي (النشأة، الأهداف، المهام):

هذا المبحث يجيب على السؤال الثاني: ما واقع مركز البحوث والتطوير التربوي؛ نشأته، وأهدافه، ومهامه؟

1) نشأة وتطور المركز:

على مستوى التشريعات المنظمة، اتجهت الدولة اليمنية إلى إنشاء مركز تربوي متخصص فكانت البداية حينما أنشئ مركز البحوث التربوية بعدن بموجب القرار الوزاري رقم (41) لسنة 1975، وفي صنعاء أنشئ مركز البحوث والتطوير التربوي بموجب القرار الجمهوري رقم (40) لسنة 1982م. وبعد إعادة تحقيق الوحدة اندمج المركزان باسم مركز البحوث والتطوير التربوي، ومقره صنعاء، له فرع في عدن، بموجب ذلك صدر القرار الجمهوري رقم (16) لسنة 1990م، بشأن تعيين، مديراً للمركز ومديراً مساعداً، كما صدر قرار رئاسة الوزراء رقم (19) لسنة 1991 بشأن تعيين رؤساء للدوائر البحثية ومديراً لفرع المركز بعدن، وفي العام 1999 صدر القرار الجمهوري رقم (192)، الخاص بإعادة تنظيم مركز البحوث والتطوير التربوي مؤكداً على أن يقوم المركز بتنفيذ سياسة الدولة في مجال البحث والتطوير التربوي بموجب الدستور وسياسة الدولة وبرامجها، والقوانين الصادرة عن مجلس النواب، وقرارات مجلس الوزراء،

وتوجهات وزير التربية والتعليم، وبما يتفق مع السياسة التربوية التعليمية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا خطط وبرامج وزارة التربية والتعليم (مركز البحوث التربوي، 2007: 2-3).

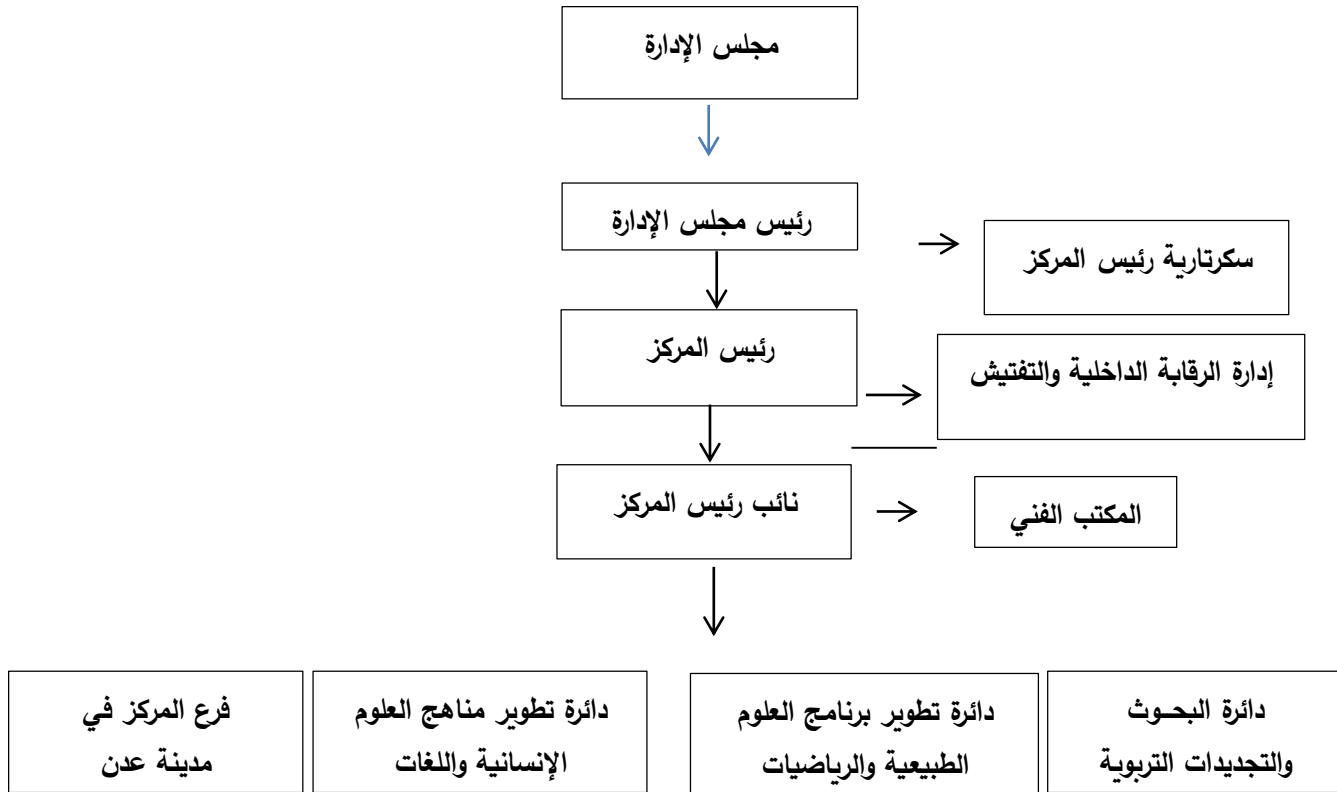
وفي العام 2008م صدر قرار مجلس الوزراء (191) بشأن اللائحة التنظيمية لمركز البحوث والتطوير التربوي، وبموجبها يقوم المركز بتنفيذ السياسة العامة للتعليم العام في مجال المناهج والبحوث والتطوير والتجديد والتدريب التربوي في جميع مستويات التعليم (قرار مجلس الوزراء، 2008: المادة (14)). وعلى مستوى تطور الكادر البشري من الباحثين فقد ارتفع عددهم من واحد يحمل مؤهل دكتوراه وعدد من حملة البكالوريوس عند تأسيس المركز، إلى (91) باحثاً بنهاية العام 2015 في المركز الرئيس بصنعاء، منهم (47) دكتوراه، (32) ماجستير، (12) بكالوريوس، وفي فرع عدن (30) باحثاً، منهم (9) دكتوراه، و(12) ماجستير، و(13) بكالوريوس (الضالعي، 149-150).

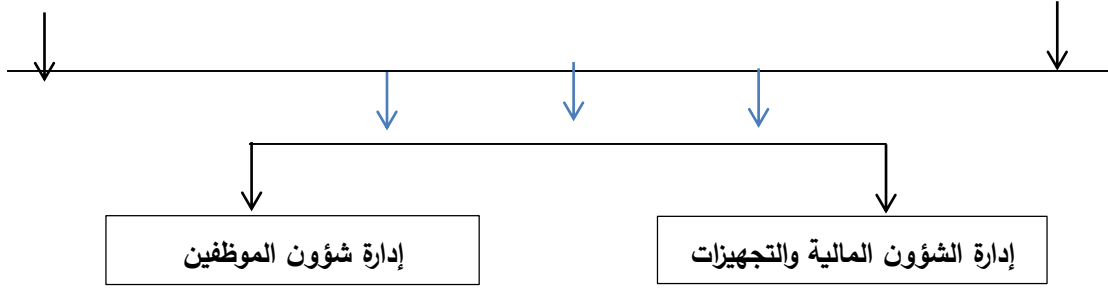
2) أهداف المركز:

بموجب القرار الجمهوري رقم (192) لسنة 1999 بشأن إعادة تنظيم مركز البحوث والتطوير التربوي فإن المركز يهدف إلى تحسين مردود التعليم كما وكيفا، والتقليل من الهدر وخفض الكلفة المالية، وربط التعليم باحتياجات التنمية في جميع الميادين، بما في ذلك تطوير الفكر التربوي، والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية وتشجيعها، إلى جانب دراسة التجارب والخبرات العربية والعالمية في الميادين التربوية، وتنمية الكوادر الوطنية المهمة بشئون البحث العلمي في مجالات التربية المختلفة، ورفع مستوى الأداء في تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج التعليمية المختلفة ومتابعتها (مركز البحوث والتطوير التربوي، 2007، 3-4).

3) هيكل المركز.

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (191) لسنة 2008 المادة (15) بشأن اللائحة التنظيمية لمركز البحوث والتطوير التربوي، يتكون الهيكل التنظيمي الحالي للمركز على النحو المبين في الشكل الآتي:





شكل (1) الهيكل التنظيمي لمركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن.

4) مهام المركز واختصاصاته:

وبناءً على ذلك تتضح مهام واختصاصات المركز في ممارسة رسم سياسة البحث والتطوير والتجديد التربوي، وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسات التربوية والتعليمية وعملية التخطيط التربوي والتكلفة والتمويل وغيرها من القضايا التربوية والتعليمية عن طريق الاستفادة الواعية من الخبرات والتجارب الإنسانية المعاصرة، بما في ذلك إجراء البحوث والدراسات المتصلة بمختلف جوانب المنهج وتنظيمه وتطويره وتقويمه، وتأليف وتجريب الكتب الدراسية، والمشاركة في إعداد مقترحات برامج إعداد المعلمين، وإجراء التعديلات في المناهج والكتب الدراسية وإدخال العناصر التجديدية، والإسهام في وضع الوسائل التعليمية الملائمة وتطوير عمليات التقويم التربوي ونظامه ووضع الاختبارات والمقاييس الملائمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والعمل على تطوير نظام فعال للمعلومات التربوية، وتسهيل تدفقها بما يلي متطلبات التطوير والإسهام في إنشاء وتطوير الشبكة الوطنية للتجديد التربوي في حدود مهام المركز واختصاصاته، والارتقاء بمستوى المجالات والإصدارات والنشر التربوية الصادرة عن المركز، وتنظيم وتطوير التعاون مع قطاعات الوزارة المؤسسات التربوية المحلية ممثلة في كليات التربية، والمراكز والمعاهد التربوية والعلمية والبحث والتطوير التربوي في البلدان الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية وتبادل المعلومات والخبرات معها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إلى جانب مهام تدريب وتأهيل الباحثين التربويين والإسهام في تنمية الكفاءات الوطنية التربوية المختلفة، وتنظيم الندوات والحلقات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية، وتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المتخصصة والأفراد المهتمين بالبحث والتطوير التربوي. مركز البحوث والتطوير التربوي، 2007، 3-4).

5) مشكلات المركز:

تواجه مراكز الأبحاث والدراسات اليمنية بما فيها مركز البحوث والتطوير التربوي، العديد من المعوقات والمشكلات التي تحول دون قدرتها على القيام بمهامها وأدوارها المختلفة، كضعف المخصصات المالية الحكومية، ومحدودية الإنفاق على البحث العلمي من الموازنة العامة للدولة، وعزوف القطاع الخاص عن دعم المراكز البحثية والبحوث الصادرة عنها، (الحاج والبرعي: 2014، 11)، بالإضافة إلى افتقارها للمكتبات والقاعات الدراسية، والتجهيزات (الشعبي: 2017، 40-41)، وسوء الإدارة، وانعدام التنسيق والتعاون بين المراكز البحثية والعلمية على المستويين المحلي والخارجي (الحاج: 2014، 11)، بالإضافة إلى افتقارها إلى الروح الجماعية، وانعدام الموضوعية والاستقلالية في العمل (شاوش، 2017، 13-15)، بما في ذلك ضعف البنى التنظيمية والتشريعية، وضعف وغياب الأهداف، واللوائح المنظمة، ولاستراتيجيات (الحاج، البرعي: 2014، 11)، كما أدى تأخر إقرار القانون الخاص بمركز البحوث والتطوير التربوي إلى عام 2004؛ إلى تسرب الكثير من الباحثين ذو الكفاءات إلى الجامعات اليمنية، كما يواجه المركز صعوبات في عدم تفعيل اللوائح والقرارات المحددة لمهام وطبيعة المركز، وخفض الميزانية المعتمدة للبحوث في السنوات الأخيرة، إضافة

إلى تداخل مهام واختصاصات المركز مع مهام إدارات أخرى، سواء داخل وزارة التربية والتعليم أم خارجها (الضالعي، 2018، 137-138). ولما كانت مهام إجراء البحوث والدراسات من أهم الأدوار المناطة بالمركز والهدف الرئيس للدراسة الحالية، فإن المبحث التالي معني بدراسة وتحليل الدراسات والأبحاث الفرعية منذ نشأته وحتى الآن.

المبحث الثاني- تحليل أبحاث ودراسات مركز البحوث والتطوير التربوي.

إجابة السؤال الثالث: ما مدى شمولية وإسهامات دراسات وأبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي تجاه تطوير التعليم العام على مستوى: المجال، قضايا الدراسات ومشكلاتها، المراحل التعليمية، الفترة الزمنية؟ وتوسع الدراسة في هذا التساؤل إلى تحليل دراسات وأبحاث المركز باعتبارها من أهم المهام والأدوار التي يطلع بها المركز من خلال المباحث الآتية:

المطلب الأول- تحليل أبحاث ودراسات المركز على مستوى المجالات البحثية:

وللإجابة على السؤال؛ سيتم تسليط الضوء على إنجازات المركز في المجال البحثية الفرعية، منذ تأسيسه عام 1975 وحتى العام 2022م، وبحسب ما يوضحه الجدول (1) التالي:

جدول (1) دراسات وأبحاث المركز تبعاً للمجالات البحثية منذ تاريخ 1984- 2022

م	المجال	العدد	النسبة	الترتيب
5	مجال المعلم والمتعلم.	19	28.35%	الأول
1	مجال أصول التربية:	17	25.37%	الثاني
2	مجال نظم التربية وإدارتها	15	22.38%	الثالث
4	مجال المناهج والطرائق والتقييم.	13	19.40%	الرابع
3	مجال اقتصادية التربية	3	4.47%	الخامس
	الإجمالي العام	67	100%	

المصدر: عمل الباحث مستنداً على دراسات وأبحاث المركز منذ تأسيسه وحتى 2022م

يتضح من الجدول السابق (1) أن مجموع دراسات مركز البحوث والتطوير التربوي بلغت حوالي (67)، منذ تأسيسه وحتى العام 2022م، وتنوعت في مجملها بتنوع مجالات البحث التربوي، وبنسب متفاوت فيما بينها، إذ تصدرت الأبحاث والدراسات المرتبطة بمجال المعلم والمتعلم المرتبة الأولى بواقع (19) دراسة بحثية وبنسبة (28.35%) من إجمالي دراسات وأبحاث المركز، وفي المرتبة الثانية جاءت الدراسات المتعلقة بمجال أصول التربية وبواقع (17) دراسة بنسبة (25.37%)، فيما جاءت الدراسة ذات الصلة بمجال نظم التربية وإدارتها في المرتبة الثالثة وبواقع (15) دراسة بنسبة (22.38%)، لتحل في المرتبة الرابعة الدراسة المعنية بالمناهج وطرق التدريس والتقييم بواقع (13) دراسة ونسبة (19.405%)، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة الدراسات المتصلة بمجال اقتصاديات التربية بواقع (3) دراسات ونسبة (4.47%) من مجموع دراسات المجالات.

المطلب الثاني- تحليل دراسات و أبحاث المركز على مستوى القضايا البحثية ومشكلاتها:

وللإجابة على السؤال السابق؛ سيتم تسليط الضوء على إنجازات المركز في القضايا البحثية الفرعية المتنوعة والتي هي في المجمل تعكس إسهامات المركز وباحثوه في دراسة العديد من القضايا التربوية ومشكلاتها، وبحسب ما يوضحه الجدول (2) التالي:

جدول (2): دراسات و أبحاث المركز تبعاً للقضايا التربوية ومشكلاتها منذ تاريخ 1984- 2022

م	قضايا الدراسات	العدد	النسبة %	الترتيب	م	قضايا الدراسات	العدد	النسبة %	الترتيب
1	الأهداف التربوية	1	1,49%	7	13	الإدارة المدرسية	6	8.95%	3
2	المجتمع	3	4.47%	5	14	الالتحاق والقبول	2	2.98%	6
3	تعليم الفتاه	4	5.97%	4	15	الغياب والتسرب	4	5.97%	4
4	التوجيه الفني	2	2.98%	6	16	التمويل	1	1,49%	7
5	محو الأمية	2	2.98%	6	17	المناهج المدرسية	6	8.95%	3
6	البحث التربوي	2	2.98%	6	18	طرائق التدريس	1	1,49%	7
7	رياض الأطفال	1	1,49%	7	19	القياس والتقييم	3	4.47%	5
8	التعليم الأهلي الخاص	1	1,49%	7	20	المختبرات	1	1,49%	7
9	وسائل الإعلام	1	1,49%	7	21	الحاسوب	1	1,49%	7
10	الهيكلية/ البنية	1	1,49%	7	22	الأنشطة الصفية	1	1,49%	7
11	البيئة الصفية	1	1,49%	7	23	المعلم.	12	17.91%	1
12	الإدارة التربوية والتعليمية	3	4.47%	5	24	الطلبة	7	10.44%	2

المصدر: عمل الباحث مستنداً على دراسات وأبحاث المركز منذ تأسيسه وحتى 2022م

يتضح من الجدول (2) أن دراسات وأبحاث المركز الفرعية تناولت معظم منظومة ومكونات وعناصر نظام التعليم العام في اليمن، وتنوعت في مجملها بتنوع القضايا والمشكلات البحثية، وبنسب متفاوتة فيما بينها، إذ تصدرت الأبحاث والدراسات المرتبطة بقضايا المعلم المرتبة الأولى بواقع (12) دراسة بحثية وبنسبة (17.97%)، تلتها في المرتبة الثانية الدراسات المعنية بالطلبة وبواقع (7) دراسات وبنسبة (10.44%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الدراسات المرتبطة بقضايا الإدارة المدرسية والمناهج الدراسية بواقع (6) دراسات وبنسبة (8.955) لكل منهما، تلتها في المرتبة الرابعة قضايا تعليم الفتاه ومشكلات الغياب والتسرب بواقع (4) دراسات بنسبة (5.97%) لكل منهما، لتأتي، الدراسات المتصلة بقضايا الإدارة التربوية والتعليمية والقياس والتقييم ومشكلاتها المجتمعية في المرتبة الخامسة بواقع (3) دراسات وبنسبة (4.47%) لكل منها، تلتها دراسات المتصلة بقضايا التوجيه الفني والالتحاق والقبول، ومحو الأمية، والبحث التربوي في المرتبة السادسة وبواقع دراستين وبنسبة (2.98%) لكل منها، لتحل في المرتبة السابعة والأخيرة الدراسات المتصلة بقضايا الأهداف التربوية، والطفولة والتعليم الأهلي والخاص والإعلام التربوي وهيكلية التعليم، والبيئة الصفية، والتمويل والمختبرات، والحاسوب والأنشطة الصفية بواقع دراسة واحدة وبنسبة (1.49%) لكل منها من إجمالي دراسات المركز..

المطلب الثالث- تحليل أبحاث ودراسات المركز على مستوى المراحل التعليمية والأجهزة المساعدة الأخرى:

من واقع الاطلاع على دراسات وأبحاث المركز، لوحظ أنها تناولت مراحل التعليم العام والأجهزة الأخرى المكملة والمساعدة، بما في ذلك التعليم الأهلي، لكن بنسب متفاوتة وهو ما يمكن قراءته وتحليله من وقع جدول (2) في الآتي:

جدول (2): دراسات و أبحاث المركز تبعاً لمراحل التعليم العام والأجهزة المساعدة.

م	المرحلة التعليمية والأجهزة المساعدة	عدد الدراسات	النسبة %	الترتيب
1	مرحلة ما قبل التعليم الأساسي	1	1.49%	5
2	المرحلة الأساسية	35	52%	1
3	المرحلة الأساسية الثانوية	9	13.47%	2
4	المرحلة الثانوية	9	13.47%	2

م	المرحلة التعليمية والأجهزة المساعدة	عدد الدراسات	النسبة %	الترتيب
5	الإدارة التربوية والتوجيه ومحو الأمية	7	10%	3
6	التعليم الأهل والخاص	1	1.49%	5
8	أخرى	5	7%	4
	الإجمالي العام	67	100%	

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى دراسات وأبحاث المركز الفرعية حتى العام 2022.

يتضح من الجدول (2) توزيع دراسات وأبحاث المركز بين مراحل التعليم العام وأجهزته المساعدة مع تباين أعداد ونسب تلك الدراسات، حيث جاءت الدراسات والأبحاث المتعلقة بمرحلة التعليم الأساسي في صدارة اهتمامات المركز وبواقع (35) دراسة وبحث، لتشكل ما نسبته (52%) من إجمالي دراسات وأبحاث المركز، تلتها الدراسات والأبحاث المشتركة المعنية بمرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي، وكذلك الدراسات المقتصرة على التعليم الثانوي في المرتبة الثانية وبواقع (9) دراسات وبنسبة (13.47%) لكل منهما، تلتها في المرتبة الثالثة الدراسات المعنية بقضايا الإدارة التربوية والتوجيه ومحو الأمية بواقع (7) دراسات وبنسبة (10%) من مجموع دراسات المركز، وفي المرتبة الرابعة جاءت الدراسات الأخرى بواقع (5) دراسات وبنسبة (7%)، فيما جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة دراستين تتعلق الأولى بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي والثانية بالتعليم الأهلي والخاص وبنسبة (3.1%) لكل منها، لتحل في المرتبة الأخير الدراسات الموجهة نحو مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، والتعليم الأهلي والخاص بواقع دراسة وبنسبة (1.49%) لكل منهما.

المطلب الرابع- تحليل أبحاث ودراسات المركز وفقاً للفترة الزمنية:

تباينت الإنتاجية البحثية للمركز منذ نشأته في منتصف السبعينيات في عدن ومطلع الثمانينيات في صنعاء وبحسب ما يبينه الجدول (3) التالي:

جدول (3): الإنتاجية البحثية للمركز وفقاً للفترة الزمنية من 1975- 2022

م	الفترة	العدد	النسبة %	الترتيب	ملاحظة
1	1975- 1989	2	2%	الرابعة	
2	1990- 1999	12	17%	الثانية	
3	2000- 2014	50	74%	الأولى	
4	2015- 2022	3	4%	الثالثة	لم تطبع
	الإجمالي العام	67	100%		

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى دراسات وأبحاث المركز الفرعية منذ تأسيسه وحتى العام 2022. يتضح من الجدول (3) أن الفترة ما بين (2000: 2014) تمثل المرحلة الذهبية في إنتاج المركز في مجال الدراسات والأبحاث الفرعية حيث احتلت هذه المرحلة المرتبة الأولى بواقع (50) دراسة وبحث وبنسبة (74%)، وربما يعزى ذلك إلى أن هذه الفترة الزمنية تزامنت مع توجه الدولة نحو تطوير وإصلاح التعليم وفق منظور استراتيجي بالتعاون مع شركاء التنمية محلياً وإقليمياً ودولياً، وكذا لزيادة المضطردة في عدد الباحثين في المركز، لاسيما بعد صدور القرار القاضي بتحسين أوضاعهم المادية ومساواتهم بالأكاديميين في الجامعات الحكومية، وفي المقابل يمكن القول أن ما تم إنجازه رغم أهميته، إلا أنه لا يزال غير كاف مقارنة بحجم المشكلات التربوية التي كان ولا زال يعاني منها التعليم، وعزت بعض الدراسات ذلك كفاية الاعتمادات المالية المخصصة لإجراء البحوث والدراسات (الضالعي: 2018، 140).

بينما جاءت الفترة الزمنية ما بين (1990: 1999) في المرتبة الثانية بواقع (12) دراسة وبنسبة (17%) وقد تزامنت هذه الفترة مع قيام الوحدة اليمنية عام 1990م، ويعزى قلة عدد ونسب دراسات المركز خلال هذه الفترة إلى عدم تضمين موازنة المركز أية مخصصات مالية للقيام بالبحوث التربوية، واعتماده في ذلك على المعونات والقروض الخارجية (الضالحي، 2018، 140)، وربما يكون ذلك نتيجة للمتغيرات المجتمعية والأحداث التي شهدتها اليمن عقب قيام الوحدة اليمنية ومنها على سبيل المثال نتائج حرب الخليج الثانية عام 1990، وحرب صيف 1994، وما نتج عنها من ظروف اقتصادية صعبة تراجعت بموجبها موازنة التعليم إلى 14% من إجمالي الموازنة العامة للدولة عام 1995 (التقرير الاستراتيجي اليمني، 2001، 16). كما يلاحظ من الجدول ندرة الدراسات في الفترة ما بين 2015- 2022 رغم زيادة عدد الباحثين مقارنة بالمراحل السابقة، وربما يعزى ذلك إلى توقف الاعتماد المالية والنزاع المسلح والحرب التي تشهدها اليمن ولا زالت حتى الآن بحسب وجهة نظر القائمين على المركز.

ورغم ندرة دراسات المركزين في صنعاء وعدن في مرحلة ما قبل الوحدة للفترة ما بين (1975- 1989) في إنتاجهما البحثي الفرقي؛ بواقع دراستين فقط وبنسبة (2%) إلا أن دورهما ومساهمتهما في مجال النشر وإعداد المناهج والكتب المدرسية وإصدار المجلات التربوية العلمية الدورية كانت حاضرة، وقد تعزى ندرة الأبحاث الفرقية والإنتاج البحثي عمومًا خلال هذه المرحلة إلى قلة عدد الباحثين وضعف رواتب المتواجد منهم مقارنة بنظرائهم في الجامعات الحكومية، وأصبح بذلك المركز غير جاذب للأكاديميين، وبذلك أصبح دور البحث أكثر هامشية خلال هذه المرحلة. وفي ضوء المعطيات السابقة، يتضح أن الإنتاجية العلمية للمركز، لا تزال متواضعة خاصة إذا ما قورنت بالفترة الزمنية التي أنشئ فيها المركز عند تأسيسه في عدن في منتصف العقد السابع من القرن الماضي وفي صنعاء مع مطلع العقد الثامن من القرن الماضي، كما أن خارطة وتوزيع أبحاث ودراسات المركز لم تكن على قدر من التوازن سواء على مستوى المجالات البحثية المطروحة، أو على مستوى المراحل التعليمية، إذ أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الدراسات والبحوث الموجهة نحو معالجة الاختلالات والمشكلات بمرحلة التعليم الأساسي الذي حظي بنصيب الأسد من تلك الدراسات، وتلك الموجهة لبقية مراحل التعليم العام والأجهزة المساعدة الأخرى، التي لم تحظى بنفس القدر من الاهتمام في جدول دراسات وأبحاث المركز، رغم موقعها وأهميتها في السلم التعليمي، الأمر الذي يُحْتَمُّ على إدارة المركز وباحثيه إعادة النظر في طبيعة القضايا المطروحة للبحث بما يُمكن من خلق نوع من التوازن في المجالين: البحثي والمرحلي والأجهزة الأخرى المساعدة، وبما يتماشى مع متغيرات العصر ومعايير الجودة وإصلاح التعليم العام كمنظومة متكاملة.

المبحث الثالث- علاقة دراسات المركز بوزارة التربية ومشكلات التعليم العام واتجاهات تطويره:

وهذا المبحث معني بالإجابة على التساؤل الرابع ونصه: ما طبيعة العلاقة بين دراسات مركز البحوث والتطوير التربوي وبرامج وزارة التربية والتعليم تجاه تطوير منظومة التعليم العام؟ من المسلم به أن التعليم العام في اليمن يعاني من الكثير من المشكلات والصعوبات سواء تلك المستمدة من خارج النظام التعليمي ممثلة في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقلباتها، أو من داخله لاسيما ما يتعلق منها بغموض فلسفة التربية وأهدافها، وسوء وضع المباني المدرسية وافتقارها لتجهيزات، وقصور المناهج وطغيان الكم على الكيف وضعف توافرها مع تحديات العصر، وندرة الكتاب المدرسي المتاح، وتدهور وضع المعلم وعدم الاهتمام به ماديا ومعنويا وتأهيبا، وتدريبا، بإضافة إلى ضعف وترهل الإدارة التربوية على مختلف المستويات العليا والوسطى والدنيا، والتفاوت بين الذكور والإناث لصالح الذكور، وغيرها (البطري، 2018، 120).

ونتيجة لتلك المشكلات اتجهت الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم بقطاعها وأجهزتها المختلفة إلى معالجة تلك المشكلات، بالقيام بتطوير منظومة التعليم العام منذ إنشاء أول مركز يعني بشئون التربية والتعليم في عدن عام 1975، وفي صنعاء عام 1982، ووفقاً لذلك يمكن تناول اتجاهات تطوير التعليم وعلاقتها بدراسات وأبحاث المركز من خلال المراحل التاريخية الآتية:

المطلب الأول- مرحلة ما قبل الوحدة وحتى العام 1989.

ففي المحافظات الشمالية في مرحلة ما قبل الوحدة قامت الجهات المعنية بالتعليم ببعض الإصلاحات التي لامست معظم مكونات وعناصر النظام التعليمي، لاسيما ما يتعلق منها بإلغاء نظام الكتاتيب، وتعميم التعليم الابتدائي، ويمننه المناهج والكتب الدراسية، بما يتماشى مع البيئة المحلية، والاهتمام بإعداد المعلم، وتوسيع ونشر التعليم تلبية لزيادة الطلب عليه، واستكمال للتشريعات المنظمة، وإدراج قضايا التعليم ضمن الخطط الخمسية (وزارة التربية والتعليم، التعليم في 25 عاماً، 12).

وفي المحافظات الجنوبية تبنت الجهات المعنية بالتعليم اثنين من الإصلاحات التعليمية تمثل الأول في المؤتمر الوطني الأول الذي عقد في عام 1975م بهدف تقييم مسار تطور التعليم منذ الاستقلال، واتخاذ قرارات بتغيير المناهج والسلم التعليمي، وكان من أهم قراراته إعادة هيكلة بنية التعليم العام بتوسيع قاعدة المرحلة الأساسية (المتوسطة) بثمان سنوات والثانوي بأربع سنوات، وفي العام 1979م عقد المؤتمر التربوي الثاني وفيه تم الوقوف على ما تحقق في مجال بناء المرحلة الموحدة، واتخذ المؤتمر عدد من القرارات المتعلقة بالصعوبات التي واجهت عملية التطبيق، كما أقر البدء بتطبيق المناهج الجديدة (سليمان ج2، 1994، 47)

وبمقارنة تلك الإصلاحات التربوية والتعليمية مع توجهات المركز التطويرية خلال هذه المرحلة يتبين أن مركز صنعاء اقتصر دوره على بعض الندوات وورش العمل وإصدار مجلة تربوية، والقيام بتأليف بعض الكتب المدرسية والخرطة المدرسية، كما قام ببعض الدراسات الفرقية رغم محدوديتها، وربما يعزى ضآلة دوره ومهامه خلال هذه المرحلة لاسيما ما يتعلق بالدراسات البحثية إلى حداثة إنشائه مع مطلع العقد الثامن من القرن العشرين وقلة باحثيه، وندرة موارده المادية والمالية والبشرية (المقابلة، 2022)، وفيما يخص مركز عدن يشير أحد المصادر إلى أنه اضطلع بدور في إعداد وتجربة المناهج الجديدة للتعليم العام، وتقييمها، وضمان تطويرها باستمرار، ووضع المخططات الخاصة بتأليف الكتب المدرسية والوسائل التعليمية المساعدة للمعلم، إضافة إلى إجراء الأبحاث والدراسات التربوية الخاصة بالسياسة المدرسية والإدارة التربوية، وقيامه بإعداد المواد الدراسية للدورات التي تعقدتها وزارة التربية والتعليم لمدرء المدارس والموجهين الفنيين بالتنسيق مع الإدارات والمعاهد المعنية والتابعة للوزارة، وإعداد الدراسات الموضوعية للمشكلات التي تنشأ في إطار النظام التربوي وتقديم المقترحات لحلها، وإعداد برنامج رياض الأطفال، كما استطاع المركز أن يربط مهامه بالدوائر والأقسام الأخرى التابعة لوزارة التربية والتعليم. (<https://www.marsad.news/news/2-6-2022>)

ولعل هذه المهام التي قام بها مركز عدن تأتي في سياق ترجمة ما جاء في قرارات المؤتمر التربوي الأول والثاني المشار إليها سابقاً. وهنا يمكن القول إن علاقة مركزي عدن وصنعاء في مرحلة ما قبل الوحدة اقتصرت مهماتهما على إعداد المناهج وتأليف الكتب، ومحدودية الدراسات والأبحاث الفرقية خلال تلك الفترة.

المطلب الثاني- مرحلة ما بعد تحقيق الوحدة عام 1990 وحتى 1999.

بعد صدور قانون التعليم رقم (45) لسنة 1992، تم دمج الجهات المعنية بالتعليم، وبموجب ذلك تم توحيد التعليم منهجاً وإدارة، وإلغاء ازدواجية التعليم، وإعداد و سن منهج تعليمي موحد وسلم تعليمي يقوم على أساس تسع سنوات للمرحلة الأساسية وثلاث للمرحلة الثانوية (القانون العام للتربية والتعليم رقم (45)، 1992، المواد 16، 17، 18، 19)، وتبنت الجهات المعنية بالتعليم خلال هذه المرحلة إصدار بعض اللوائح والقرارات المنظمة للعملية التربوية والتعليمية بما في ذلك تبني وإقرار العديد من الاستراتيجيات ومنها استراتيجية تعليم الفتاه، واستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار عام 1998م (البطري، 2018، 44-45)، إلا أن الظروف التي رافقت قيام دولة الوحدة وما رافقها من متغيرات سياسية واقتصادية ممثلة في حرب الخليج الثانية، ووقف المساعدات، وكذا حرب صيف 1994م، قد حجمت الكثير من توجهات تطوير التعليم وكان لهما أثر كبير في تقليص الاقتصاد اليمني وتدهور العملة مقابل العملات الأخرى (اليمن: تقرير التنمية البشرية، 2001-2000، 2)، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من (21%) عام 1990 إلى (14%) عام 1997 من إجمالي الموازنة العامة للدولة (التقرير الاستراتيجي اليمني، 2001، 16).

وبمقارنة تلك الإصلاحات التربوية والتعليمية السابق ذكرها مع إسهامات المركز التربوية والتعليمية خلال هذه المرحلة يتبين أن المركز بحسب وثائقه أنه قد ساهم في عملية تطوير التعليم العام من خلال مشاركته مع المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بإنجاز العديد من الأعمال وخاصة ما يتعلق بإعداد دليل الإدارة المدرسية، وحقبة المنهج الصحي المدرسي، ووثيقة منهج التربية البيئية للصفوف (8-9)، والمشاركة في المشروع اليمني الألماني للتربية الصحية والبيئية، وتوحيد مناهج الدراسة عام 1992م، وإعداد وثائق الكتب الدراسية وأدلة المعلم للصفوف (1-6)، وإعداد وثائق وتأليف كتب وأدلة مناهج العلوم والرياضيات للصفوف (7-12)، وتأليف كتب وأدلة المعلم في العلوم الإنسانية للصفوف (7-9) وتعميمها وإنتاجها للأقسام العلمية والإنسانية، إلى جانب دليل تأليف الكتب ومواصفاتها، وشارك في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية، وإعداد استراتيجية تعليم الفتاة عام 1998 (مركز البحوث والتطوير التربوي، 2007، 6)، إلا أن إسهاماته على مستوى الدراسات والأبحاث الفرعية كما بينها الدراسة في مباحثها السابقة، كانت محدودة جداً ولم ترق إلى المستوى المطلوب. وأرجعت بعض قياداته ذلك إلى تكريس جهود المركز وباحثيه خلال هذه الفترة على توحيد المناهج وإعدادها للمرحلتين الأساسية والثانوية، وقلة عدد الباحثين، وتذبذب الموازنة والاعتمادات من حين لآخر (المقابلة، 2022/5)، وانعدام موازنة البحوث واعتمادها على القروض والمساعدات (الضالعي، 2018، 139).

المطلب الثالث- المرحلة الثالثة للفترة (2000-2010)

مع نهاية عقد تسعينيات القرن العشرين توجهت اليمن بمساعدة ومشاركة العديد من أصدقاء اليمن والمنظمات الدولية والأممية نحو تطوير منظومة التعليم العام وفق خطط استراتيجية تم إقرارها ضمن سلسلة من الفعاليات والمؤتمرات المعنية بالتعليم العام؛ تم إعدادها بهدف الوقوف على واقع ومشكلات التعليم العام، ومن بين أهم تلك الفعاليات الندوة التربوية عام 2000م، والمؤتمر الوطني الأول للتعليم الأساسي عام 2002م، والمؤتمر الوطني للتعليم الثانوي عام 2006؛ ومن بين أهم قرارات المؤتمرات إقرار الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي عام 2002م، والاستراتيجية الوطنية لتعليم الثانوي العام في 2006م، (أنظر في هذا: استراتيجية التعليم الأساسي، 2002: 46-78، واستراتيجية التعليم الثانوي، 2007: 23-30).

وبمقارنة الإصلاحات التربوية والتعليمية- المشار إليها آنفاً- التي تبنتها وزارة التربية والتعليم مع الجهات ذات العلاقة وشركاء التعليم في اليمن خلال هذه المرحلة مع إسهامات ودور مركز البحوث والتطوير التربوي يلاحظ أن

هذه المرحلة قد تميزت عن سابقتها بدور فعال على مختلف المستويات وساهم المركز مساهمة فعالة في مجال تطوير وإصلاح منظومة التعليم العام، لاسيما ما يتعلق منها بالدراسات والأبحاث الفرقية المعنية بتطوير منظومة التعليم العام على مختلف المراحل والمجالات حيث شكلت ما نسبته (78.12%) من إجمالي دراسات المركز بحسب ما أوردته الدراسة في مباحثها السابقة. كما كان له إسهاماته ومشاركاته في العديد من الندوات، والمؤتمرات، ذات الصلة بتطوير التعليم العام، وإعداد استراتيجيات تطوير التعليم العام بمختلف مراحلها، لاسيما ما يتعلق منها باستراتيجية التعليم الأساسي 2003، واستراتيجية التعليم الثانوي العام 2007. (مركز البحوث والتطوير التربوي، 2007، 6)، لاسيما ما يتعلق منها بمحور تعليم الفتاه بحسب بعض قيادات المركز، ويعزى زيادة الإنتاج العلمي للمركز خلال هذه الفترة كما تراها قيادات المركز إلى وفرة الاعتماد المالي مقارنة بالمراحل السابقة وللاحقة، وترى بأن علاقة دراسات وأبحاث المركز ببرامج تطوير إصلاح التعليم العام غلب عليها طابع التكامل خلال هذه الفترة، ويصفها بعض قيادات المركز بالوطيدة الصلة حيث تتم وفقاً للمشكلات المعروضة من قبل الوزارة ويتم بموجب ذلك دراستها وبحثها وعرض نتائجها وتوزيعها على قطاعات الوزارة المختلفة للاستفادة منها (المقابلة، 5- 2022).

وعلى صعيد مغاير تشير إحدى الدراسات إلى أن العلاقة بين مركز البحوث والتطوير التربوي وبعض قطاعات وزارة التربية والتعليم منذ عام 1999 وحتى العام 2003 تأثرت سلباً، بسبب سحب كثير من مهام واختصاصات المركز إلى جهات أخرى كالإدارة العامة للمناهج التي أوكلت إليها مهام إعداد المناهج وتطويرها وتقييمها، ومهام أبحاث الخارطة المدرسية والدراسات والإسقاطات المستقبلية إلى الإدارة العامة للخارطة المدرسية التي أنشئت لهذا الغرض في ديوان الوزارة، وإسناد المسوحات التربوية إلى لجان من وزارة التربية والتعليم، (الضالعي، 2018، 139-140).

وعلى مستوى رسم السياسات والقرار التربوي والتعليمي كشفت دراسة أخرى عن ضف العلاقة في هذا الجانب وارجعت ذلك إلى عدم الأخذ بتوصيات البحوث التربوية في القرارات التربوية والتعليمية لاسيما ما يتعلق منها بتخفيض عدد الأيام الأسبوعية للدراسة في التعليم العام من ستة أيام إلى خمسة أيام، أو تعميم المناهج الدراسية الجديدة على الصفوف (1-6) من التعليم الأساسي (هزاع، 2003، 8-9)، وعدم تمكن مركز البحوث والتطوير التربوي من التعاون مع الجهات المختصة، فيما يتعلق بتحكيم الأدوات والمقاييس التربوية، والقيام بالبحوث التي تساعد على تحقيق التوافق بين حاجات الفرد لمواصلة التعليم، وحاجاته للالتحاق بسوق العمل، وكذا ربط التعليم الفني والمهني بحاجات المجتمع، والإسهام في معالجة الخلل في التوسع التعليمي من خلال دراسة شبكة المدارس القائمة، وتحديد مدى صلاحيتها تربوياً (الضالعي، 2018، 141).

وتأسيساً على ما سبق؛ يمكن القول إن علاقة مركز البحوث والتطوير التربوي بوزارة التربية والتعليم وقطاعاتها وأجهزتها المختلفة علاقة تكاملية وفقاً للتشريع ونص قرار الإنشاء رقم (40) لسنة 1982 بشأن مركز البحوث والتطوير التربوي باعتبار المركز هيئة علمية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزير التربية والتعليم مباشرة (القرار الجمهوري (40)، 1982، المادة (1)). كما يمكن اعتبار هذه العلاقة حسب وصف بعض قيادات المركز بالوطيدة حيث يتم عرض المشكلات التربوية من قبل الوزارة على المركز وباحثيه وبدوره يقوم بدراستها وعرض نتائجها وتوصياتها على قطاعات الوزارة المختلفة للاستفادة منها. وفي المقابل تصف بعض الدراسات علاقة المركز ببعض قطاعات وأجهزة الوزارة بأنها علاقة صراع وليس تكامل بسبب استحواد بعض الإدارات العامة الحديثة وبعض الجهات الأخرى على بعض مهام واختصاصات المركز بغرض الاستحواذ على المخصصات المالية حسب وصفها، لاسيما ما يتعلق منها بإعداد وتطوير وتقييم الكتب الدراسية، وأبحاث واسقاطات الخارطة المدرسية. كما أن القرارات التربوية والتعليمية التي تصدرها

وزارة التربية والتعليم غالباً ما تخضع للارتجالية والعشوائية وغير مدروسة حسب وصف بعض قيادات المركز وبعض الدراسات ولا تنطلق من واقع نتائج وتوصيات بحوث المركز إلا النزر اليسير منها.

الخاتمة.

خلاصة بأهم نتائج الدراسة:

- من خلال الاستعراض السابق للمباحث المختلفة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
1. تشابه الأدوار والمهام المناطة بمراكز الأبحاث عالمياً وعربياً ومحلياً على مستوى التشريعات، وتفاوتها على مستوى التطبيق، نظراً لكثرة المعوقات المالية والمادية والإدارية والتنظيمية، التي تواجه مراكز الأبحاث المحلية وتحول دون قدرتها على تنفيذ سياساتها وأهدافها على الوجه المطلوب.
 2. تواضع إسهامات مركز البحوث والتطوير التربوي على مختلف المستويات والمجالات ذات الصلة بالمهام والأدوار المناطة به وبأهدافه واختصاصاته.
 3. تصدر الأبحاث والدراسات المرتبطة بمجال المعلم والمتعلم المرتبة الأولى، والدراسات المتصلة بمجال أصول التربية في المرتبة الثانية، ومجال نظم التربية وإدارتها في المرتبة الثالثة، ومجال المناهج وطرائق التدريس ولتقويم في المرتبة الرابعة، ومجال اقتصادية التعليم في المرتبة الخامسة والأخيرة وينسب تتراوح ما بين (28.35%، 25.37%، 22.38%، 19.40%، 4.47%) على التوالي من إجمالي دراسات وأبحاث المركز.
 4. تصدرت قضايا المعلم ومشكلاته المرتبطة المرتبة الأولى بنسبة (17.97%)، قضايا الطلبة بنسبة (10.44%)، وثالثاً قضايا الإدارة المدرسية والمناهج الدراسية بنسبة (8.955) لكل منهما، ورابعاً قضايا تعليم الفتاه ومشكلات الغياب والتسرب بنسبة (5.97%) لكل منهما، ثم قضايا الإدارة التربوية والتعليمية والقياس والتقويم ومشكلاتها المجتمع في المرتبة الخامسة بنسبة (4.47%) لكل منها، تلتها دراسات التوجيه الفني والالتحاق والقبول، ومحو الأمية، والبحث التربوي بنسبة (2.98%) لكل منها، وسابعاً؛ الدراسات المتصلة بقضايا الأهداف التربوية، والطفولة والتعليم الأهلي والخاص والإعلام التربوي وهيكله التعليم، والبيئة الصفية، والتمويل والمختبرات، والحاسوب والأنشطة الصفية بنسبة (1.49%) لكل منها من إجمالي دراسات المركز.
 5. وجود تباين في نسب دراسات وأبحاث المركز على مستوى المراحل التعليمية والأجهزة المساعدة، وقوة الفجوة ما بين الوفرة والندرة، حيث احتلت الدراسات والأبحاث المتعلقة بمرحلة التعليم الأساسي الصدارة واتسمت بالوفرة، مقارنة بمحدودية الدراسات المشتركة بين التعليم الأساسي والثانوي وتلك المقتصرة على التعليم الثانوي العام، وندرة الدراسات المتعلقة بالتعليم ما قبل المدرسي والتعليم الأهلي والخاص، وبنسب تراوحت ما بين (52%، 13.74%، 10%، 7%، 1.49%) على التوالي من إجمالي أبحاث المركز.
 6. على مستوى الفترة الزمنية أثبتت الدراسة تواضع ومحدودية الإنتاجية العلمية البحثية للمركز لاسيما إذا ما قورنت بالفترة الزمنية منذ النشأة وحتى العام 2022م إذ تم رصد سبع وستين دراسة وبحث هي محصلة إجمالي دراسات وأبحاث المركز على مدى سبعة وأربعين عاماً منذ تأسيسه في عدن عام 1975م.
 7. كما كشفت الدراسة عن ندرة دراسات وأبحاث المركز الفرعية في مرحلة ما قبل الوحدة 1990م، بنسبة (2%) وفيما بعد العام 2014 حتى 2022 وبنسبة (4%)، ومحدودية وتواضع الإنتاجية العلمية للمركز في العشر السنوات التالية للوحدة، بنسبة (17%)، وفي المقابل شهدت الفترة ما بين عامي 2000-2014م إسهاماً بحثياً يفوق ثلاثة أضعاف ما تم إنجازه في المرحلتين السابقتين وبنسبة (74%) من إجمالي أبحاث المركز.

8. ضائلة ومحدودية العلاقة بين برامج تطوير التعليم العام ودور وإسهامات دراسات وأبحاث مركز البحوث والتطوير التربوي، باستثناء العقد الأول من القرن الحالي الذي شهد نشاطاً بحثياً لا بأس به مقارنة بالمراحل السابقة واللاحقة ساهم خلالها بشكل أو بآخر في تطوير منظومة التعليم العام واستراتيجياته.
9. ضعف مشاركة مركز البحوث والتطوير التربوي في صنع السياسات التربوية والإصلاح التعليمي، ومشاركته مرهونة بتقبل صانع السياسات لهذه المشاركة.
10. فتور العلاقة بين المركز وصناع السياسة التعليمية يرجع إلى ضعف الإمكانيات المادية للمركز، واعتماد الوزارة على الإدارات التابعة للوزير مباشرة وعلى المستشارين الخارجيين، مما أدى إلى إضعاف وتمهيش المركز وباحثيه.

التوصيات والمقترحات.

- في ضوء النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة، يوصي الباحث ويقترح ما يلي:
1. ضرورة العمل على تفعيل دور مركز البحوث والتطوير التربوي وباحثيه في تطوير التعليم العام، والعمل على معالجة المعوقات التي تحول دون قدرة المركز على المساهمة في تحقيق مهامه وأدواره.
 2. ضرورة قيام مركز البحوث والتطوير التربوي وباحثيه بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بمراجعة شامله للواقع التربوي والتعليمي، وبما يضمن تحقيق المركز لأهدافه ومهامه ورؤية واستراتيجيات التعليم العام.
 3. العمل على مراجعة طبيعة القضايا التربوية المطروحة للبحث بما يضمن تناولها لمختلف المجالات التربوية، وعدالة توزيعها على مراحل التعليم وبحسب المشكلات والقضايا التربوية ذات الأولوية.
 4. بلورة سياسة بحثية وتحديد أولويات البحث في التربية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتواصل مع الجامعات ومراكز البحوث الأخرى، وبما يتناسب والخطط التنموية للدولة.
 5. تنوع مصادر تمويل البحث العلمي بالمركز من خلال إنشاء صندوق لدعم البحث التربوي، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تمويل البحوث التربوية.
 6. تبني حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة والباحثين وللاستفادة من نتائجها في تطوير التعليم العام..
 7. وضع رؤية مستقبلية باحتياجات النظام التعليمي من البحوث التربوية مع توفير كافة الإمكانيات لنجاحها وتنفيذها.
 8. ضرورة قيام المركز وباحثوه على التوازن بين الحرية الأكاديمية والبحثية وتوثيق الصلة بين المركز والوزارة بما يجعل أبحاثه ودراساته تصب في خدمة تطوير التعليم العام وأهدافه.
 9. تقوية العلاقة الفعلية بين المركز والوزارة عبر قناة اتصال دائمة من خلال تمثيل المركز في لجان الوزارة وفعاليتها، ووضع آلية واضحة لصنع القرار بالوزارة بما يمكن المركز من المساهمة في صنع القرارات ذات الصلة.
 10. وبالإضافة إلى النتائج فقد لاحظ الباحث وجود فجوة بحثية؛ ولذلك يقترح الباحث إجراء الدراسات الآتية:
 - (1) إجراء دراسة مماثلة تستهدف معوقات باحثوا مركز البحوث والتطوير التربوي،
 - (2) إجراء دراسة تقدم تصور مقترح لتنوع مصادر تمويل البحث العلمي بالمركز.
 - (3) إجراء دراسة تستهدف دور المركز وباحثيه في رسم السياسة التعليمية.
 - (4) إجراء دراسة مماثلة تتناول تحليل مضمون ونوعية الأنشطة التي نفذها المركز.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

1. البطري، محمد صالح (2018): نظام التعليم في اليمن وتحدياته المعاصرة، صنعاء، مركز بن سعد للطباعة.
2. البطري، محمد صالح (2017): دور مركز البحوث والتطوير التربوي في تطوير التعليم الثانوي العام في الجمهورية اليمنية، المجلة اليمنية للبحث العلمي، المجلد (1)، العدد (1)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء.
3. الجمهورية العربية اليمنية- رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء (1982): القرار الجمهوري رقم (40) لسنة 1982 بإنشاء مركز البحوث والتطوير التربوي.
4. الجميلي، عظيم كامل زريزب (2016): دور المراكز البحثية في حل مشكلات المجتمع المعاصر، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد (6) العدد (4).
5. الحاج، أحمد على؛ والبرعي، العزي (2014): تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل البحث العلمي في اليمن، بحث مقدم للمؤتمر الخامس للتعليم العالي في اليمن" البحث العالي في اليمن واحتياجات التنمية 25- 27 نوفمبر.
6. الحاج، نجوى أحمد (2017): تصور مقترح لتطوير المراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات تنمية المجتمع اليمني، المجلة اليمنية للبحث العلمي، مج (1)، عدد (1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء.
7. حسن، مرح مؤيد (2008): دور المراكز البحثية في تطوير كفاءة باحثها جامعة الموصل أنموذجاً، دراسات موصلية، العدد (20)، جامعة الموصل.
8. الخزندار، سامي؛ الأسعد، طارق (2012): دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (6) الجامعة الهاشمية- الأردن.
9. شائوش، زايد ناجي (2017): المراكز العلمية والبحثية وسبل تطويرها، المجلة اليمنية للبحث العلمي، المجلد (1)، العدد (1)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء.
10. الشامي، ميناء سالم (2004): أهمية بحوث التربية من منظور الخطط التنموية، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي.
11. الشعبي، مجاهد صالح (2017): المراكز العلمية والبحثية ودورها في تطوير البحث العلمي، المجلة اليمنية للبحث العلمي، المجلد (1)، العدد (1)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء.
12. الشمرائي، شرعاء علي (2019): درجة إسهام مركز التدريب التربوي في تطوير في تطوير العملية الإشرافية، المجلة العربية للتربية النوعية تصدرها المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مج 3، عدد (8) ص: 111-142 doi: ejev.2019.42393/10.33850
13. الصياد، إيمان (2019): دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري من وجهة نظر الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة كفر الشيخ، حوليات آداب جامعة عين شمس، المجلد (47). 10.21608/AAFU.2019.54495
14. العصيمي، أحمد (2010): توجهات بحوث تعليم العلوم في ضوء أهمية المجالات العلمية وبعض المعايير العلمية العامة في رسائل الدراسات العليا بجامعة أم القرى واليرموك، مجلة القراءة والمعرفة، العدد (113).
15. الفيليت، جمال (2015): دور البحوث التربوية لبرامج الدراسات العليا في تطوير العملية التعليمية في محافظة غزة وتفعيله، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية المجلد (3)، العدد (10) غزة.

16. قطيط، عدنان محمد (2016): تطوير أداء مراكز البحث التربوي في مصر في ضوء مدخل إدارة المعرفة، مجلة الإدارة التربوية تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد والعدد (11)، القاهرة.
17. مجلس الوزراء (1991): قرار مجلس الوزراء رقم قم (19)، بشأن تعيين رؤساء للدوائر البحثية ومديراً لفرع المركز بـعدن.
18. مجمع اللغة العربية (1998): المعجم الوجيز، القاهرة، مجمع اللغة العربية.
19. محمود، خالد وليد (2013): دور مركز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، سلسلة دراسات، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
20. مركز البحوث والتطوير التربوي (2006): سلسلة دراسات وأبحاث تربوية، ملخصات البحوث، جزء 1، صنعاء.
21. مركز البحوث والتطوير التربوي (2007): مركز البحوث والتطوير التربوي (النشأة والأهداف والمهام والإنجازات)، الجمهورية اليمنية، صنعاء.
22. مركز البحوث والتطوير التربوي (2010): سلسلة دراسات وأبحاث تربوية، ملخصات البحوث الجزء الثاني، صنعاء.
23. مركز البحوث والتطوير التربوي، المكتب الفني (2007): مركز البحوث والتطوير التربوي: الدور والإنجاز، صنعاء.
24. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية (2001): التقرير الاستراتيجي، صنعاء. إصدارات المركز.
25. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1998): تقرير التنمية البشرية، اليمن- صنعاء.
26. وزارة التربية والتعليم (2002): الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن (2003-2015)، صنعاء، مطابع الكتاب المدرسي.
27. وزارة التربية والتعليم (2006): استراتيجية تطوير التعليم الثانوي العام في اليمن، (2007-2015)، صنعاء، مطابع الكتاب المدرسي.
28. وزارة الشؤون القانونية بالجمهورية اليمنية (2008): قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (191) لسنة 2008م، بشأن اللائحة التنظيمية لمركز البحوث والتطوير التربوي، الباب الثالث، الفصل الأول، المادة.
29. وزارة الشؤون القانونية، (1993): القانون العام للتربية والتعليم، صنعاء، الجريدة الرسمية، العدد (7).

ثانياً- المراجع بالإنجليزية Second - References in English:

1. Abdul Qadir, Asma Abdul Salam: (2010). **The role of educational research in making educational policy**. PhD thesis, Girls College, Ain Shams University, Cairo.
2. Boateng, P. (2018). **Think tanks' influence on education policymaking in low- income contexts**. K4D Helpdesk Report 406. Brighton, UK: Institute of Development Studies.
3. Pramodini, D. V & Anu Sophia, K, (2012)"Evaluation of Importance for Research in Education", **International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research**, Vol. (1), No. (9),

Third - references in Arabic; Translated into English:

1. Al-Batri, Muhammad Salih (2017): The Role of the Educational Research and Development Center in the Development of General Secondary Education in the Republic of Yemen, Yemeni Journal of Scientific Research, Volume (1), Number (1), Ministry of Higher Education and Scientific Research.

2. Al-Batri, Muhammad Salih (2018): The Education System in Yemen and Its Contemporary Challenges, Sana'a, Bin Saad Center for Printing.
3. Al-Faleet, Jamal (2015): The Role of Educational Research for Graduate Studies Programs in Developing and Activating the Educational Process in Gaza Governorate, Journal of Al-Quds Open University for Educational and Psychological Research and Studies, Volume (3), Issue (10), Gaza.
4. Al-Hajj, Ahmed Ali; Al-Burai, Al-Ezzi (2014): A proposed vision for developing funding sources for scientific research in Yemen, a research presented to the Fifth Conference on Higher Education in Yemen, "Higher Research in Yemen and Development Needs, 25-27 November."
5. Al-Hajj, Najwa Ahmed (2017): A proposed vision for the development of research and scientific centers at Sana'a University in light of the requirements of the development of Yemeni society, Yemeni Journal of Scientific Research, Volume (1), Issue (1), Ministry of Higher Education and Scientific Research, Sana'a.
6. Al-Jumaili, Azim Kamel Zarezib (2016): The Role of Research Centers in Solving the Problems of Contemporary Society, Journal of the Babylon Center for Human Studies, Volume (6) Issue (4).
7. Al-Osaimi, Ahmed (2010): Science Education Research Directions in Light of the Importance of Scientific Fields and Some General Scientific Standards in Postgraduate Theses at Umm Al-Qura and Yarmouk Universities, Reading and Knowledge Journal, Issue (113).
8. Al-Sayyad, Eman (2019): The role of the university in confronting intellectual extremism from the viewpoint of university youth, a field study on a sample of Kafrelsheikh University students, Annals of Arts, Ain Shams University, Volume (47). 10.21608/AAFU.2019.54495
9. Al-Shaabi, Mujahid Saleh (2017): Scientific and research centers and their role in developing scientific research, Yemeni Journal of Scientific Research, Volume (1), Issue (1), Ministry of Higher Education and Scientific Research, Sana'a.
10. Al-Shami, Mina Salem (2004): The importance of education research from the perspective of development plans, Riyadh, Arab Bureau of Education for the Arab Gulf States.
11. Al-Shamrani, Shara'a Ali (2019): The degree of the educational training center's contribution to the development of the illumination process, The Arab Journal for Specific Education published by the Arab Foundation for Education, Science and Arts, Vol. 2019.42393
12. Educational Research and Development Center (2006): A series of educational studies and research, research summaries, Part 1, Sana'a.
13. Educational Research and Development Center (2007): Educational Research and Development Center (establishment, objectives, tasks and achievements), Republic of Yemen, Sana'a.
14. Educational Research and Development Center (2010): A series of educational research studies, research abstracts, part two, Sana'a.

15. Educational Research and Development Center, Technical Office (2007): Educational Research and Development Center: Role and Achievement, Sana'a.
16. El-Khazendar, Sami; Al-Asaad, Tariq (2012): The role of think tanks and studies in scientific research and public policy-making, Journal of Policy Notebooks and Law, Issue (6) The Hashemite University - Jordan.
17. Hassan, Marah Moayad (2008): The role of research centers in developing the competence of their researchers, University of Mosul as a model, Mosuliya Studies, Issue (20), University of Mosul.
18. Kotait, Adnan Mohamed (2016): Developing the performance of educational research centers in Egypt in light of the knowledge management approach, the Journal of Educational Administration published by the Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration, Volume and Issue (11), Cairo.
19. Mahmoud, Khaled Walid (2013): The Role of the Research Center in the Arab World: The Current Reality and Conditions for the Transition to Greater Efficiency, Studies Series, Qatar, Arab Center for Research and Policy Studies.
20. Ministry of Education (2002): The National Strategy for the Development of Basic Education in Yemen (2003-2015), Sana'a, Textbook Press.
21. Ministry of Education (2006): Strategy for the Development of General Secondary Education in Yemen, (2007-2015), Sana'a, Textbook Press.
22. Ministry of Legal Affairs of the Republic of Yemen (2008): Prime Minister's Decision No. (191) of 2008 AD regarding the regulations for the Educational Research and Development Center, Part Three, Chapter One, Article.
23. Ministry of Planning and International Cooperation (1998): Human Development Report, Yemen - Sana'a.
24. Shawish, Zayed Naji (2017): Scientific and research centers and ways to develop them, Yemeni Journal of Scientific Research, Volume (1), Issue (1), Ministry of Higher Education and Scientific Research, Sana'a.
25. The Arab Republic of Yemen - Presidency and Council of Ministers (1982): Republican Decree No. (40) of 1982 establishing the Educational Research and Development Center.
26. The Arabic Language Academy (1998): The Brief Dictionary, Cairo, The Arabic Language Academy.
27. The Council of Ministers (1991: Cabinet Decision No. Qom (19), regarding the appointment of heads of research departments and a director of the center's branch in Aden.
28. The Ministry of Legal Affairs and Parliament Affairs (1993, April): General Law for Education, Sana'a, Official Gazette, Issue (7).
29. The Yemeni Center for Strategic Studies (2001): Strategic Report, Sana'a. Center publications.